

تشجيع أبحاث شبابية

البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)

سؤال الحكامة وإكراهات الملائمة

العالم الفلاحي

خريج ماستر الإدارة العامة والإستثمار وباحث في القانون العام
والعلوم.

27 يوليوز 2024





الملخص:

شهدت المغرب في السنوات الأخيرة توالي مواسم الجفاف وعدم إنتظام التساقطات المطرية، مما فرض على الحكومة الحالية التدخل بشكل عاجل مستنيرة بالتوجيهات الملكية من أجل تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027)، الذي يشكل الإطار العام لتدبير أزمة الخصاص الحاد في الموارد المائية، سواء منها الموجهة للفلاحة والإستخدامات الصناعية، أو للشرب والإستعمالات المنزلية. لذلك توخينا من خلال هذه الدراسة الكشف جوانب الحكامة المتصلة بهذا البرنامج من خلال إجراءات تنزيله، ورهانات تفعيله فضلا عن بيان مختلف إكراهات الملائمة التي تحول دون التطبيق الأمثل للبرنامج، لنخلص في الأخير إلى عرض مجموعة من التوصيات والمقترحات والحلول الكفيلة بإنجاح هذا الورش الملكي الطموح.

الكلمات المفتاحية: البرنامج الوطني، الماء، الحكامة، الرهانات، الملائمة، الإكراهات.

Abstract

In recent years, Morocco has witnessed successive seasons of drought and irregular rainfall, which forced the current government to intervene urgently, informed by royal directives, in order to implement the National Program for the Supply of Drinking Water and Irrigation Water (2020-2027), which constitutes the general framework for managing the crisis of severe resource scarcity. Water resources, whether intended for agriculture and industrial uses, or for drinking and domestic uses. Therefore, through this study, we aimed to reveal the aspects of governance related to the implementation of this program, and the stakes of its activation, as well as clarifying the various constraints of appropriateness that prevent the optimal implementation of the program, to conclude in the end by presenting a set of recommendations, proposals, and solutions that will ensure the success of this ambitious royal workshop.

Keywords: national programme, water, governance, stakes, appropriateness, constraints.



مقدمة :

يعتبر الماء¹ عصب الحياة وأساس عيش جميع الكائنات الحية على كوكب الأرض، مصداقا لقوله تعالى في محكم آيات التنزيل "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ"² صدق الله العظيم. فهو من نعم الله الكبرى التي لا تستمر الحياة من دونها، وقد تكرر ذكره في مواضع شتى في القرآن الكريم. قال تعالى "وما أنزل الله من السماء من ماءٍ فأحيا بها الأرض بعد موتها"³، وفي موضع آخر "أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ"⁴ صدق الله العظيم. ويذكرنا التاريخ بطبيعة العلاقة التبادلية الوثيقة بين توفر المياه وقيام الحضارات ولنا في حضارة مصر الفرعونية التي قامت على أرض يجري فيها نهر النيل خير مثال إضافة إلى الحضارات الأخرى الضاربة في القدم والحضارات المتلاحقة في منطقة الهلال الخصيب⁵.

وقد عمل المغرب منذ فجر الإستقلال على نهج سياسة مستنيرة لتدبير الموارد المائية، تجلت معالمها في إطلاق الراحل الحسن الثاني لورش بناء السدود التي أتاحت تعبئة نسبية ناجعة للمصادر المائية التقليدية السطحية منها والجوفية التي تتوفر عليها المملكة، مما ساهم في تحقيق مجموعة من المنجزات يمكن أن نجملها في النقاط التالية 6 :

- ✓ توفر المغرب على سياسة للتحكم في موارد المائية وعن طريق تعبئتها عبر التوفر على منشآت لتخزين المياه ونقلها من مناطق الوفرة إلى مناطق الاستعمال،
- ✓ سياسة التخطيط التي أطلقت مع بداية الثمانينات مكنت متخذي القرار من تدبير استباقي لندرة المياه وبالتالي تمكين السلطات العمومية من رؤية بعيدة المدى (من 20 إلى 30 سنة)،
- ✓ تطوير الكفاءة التقنية والبحث العلمي.

إن النجاح الذي عرفه المغرب في مجال بناء السدود والتجهيزات المائية المساهمة في تجميع المياه شجعه أن ينتهج سياسة أكثر تطورا في سبيل تحقيق الأمن المائي ومسايرة التحولات الدولية والوطنية المتسمة بانتشار التوترات الجيوإستراتيجية على الصعيد العالمي، لاسيما الصراع الروسي الأوكراني الذي تسبب في رفع أسعار الحبوب والطاقة على المستوى الدولي، مما انعكس سلبا على الدول التي تعاني تبعية جزئية أو كاملة للخارج في الطاقة

1 الماء مادة حيوية شفافه عديمة اللون مكونة من الأوكسجين والهيدروجين، ويتميز بكونه أكثر المركبات الكيميائية المنتشرة على سطح الأرض، ويعتبر ملكا عموميا غير قابل للملكية الخاصة والتصرف فيه بالبيع والشراء بإستثناء ما نص عليه القانون..

² سورة الأنبياء الآية 30.

³ سورة البقرة الآية 164.

⁴ سورة الواقعة الآية 68.

⁵ منطقة الهلال الخصيب: مصطلح جغرافي أطلق على حوض نهر دجلة والفرات والجزء الساحلي من بلاد الشام (سوريا ولبنان حاليا).

⁶ المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي: رأي تحت عنوان "الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب : رافعة أساسية للتنمية

المستدامة"، رقم 15 برسم سنة 2014، ص 17/18.



والغذاء على غرار المغرب، دون أن ننسى توالي مواسم الجفاف ببلادنا والتي فرضت على أجهزة الدولة التدخل العاجل بقيادة المؤسسة الملكية من أجل تفادي شبح العطش الذي يهدد البلاد والعباد، وضمان الحق الدستوري في الماء والتنمية المستدامة⁷. حيث دعا الملك محمد السادس في معرض خطابه بمناسبة إفتتاح دورة البرلمان سنة 2022 إلى ضرورة مواجهة ظاهرة الإجهاد المائي التي تعاني منه بلادنا، من خلال العمل على تسريع تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) حيث جاء في معرض خطابه بهذا الشأن : وقد خصصنا عدة جلسات عمل لهذه المسألة (ندرة المياه) تكللت بإخراج البرنامج الوطني الأولوي للماء (2020-2027)⁸، كما لم يغفل البرنامج الحكومي التركيز على معضلة تدبير الموارد المائية على إعتبار مكانتها المحورية بنظر لكون الإقتصاد الوطني يعتمد على الفلاحة كقطاع أولي، من خلال تنصيب البرنامج الحكومي 2021-2026 في محوره الثالث الخاص بالحكامة في خدمة المواطن وإدارة فعالة، على تدبير عادل ومسؤول للموارد المائية. ومن هنا تنبع الأهمية العلمية والعملية للموضوع في كونه يكشف لنا حزمة الإجراءات والتدابير التي إتخذتها الحكومة ضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027)، الضمان الحكامة في تدبير الموارد المائية وسبل المحافظة عليها، دون التأثير على الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية الرئيسية المعتمدة على الماء، كما سيستعرض موضوع دراستنا رهانات تنزيل هذه الإجراءات وبسط إكراهات الملائمة المتصلة بها. فماذا إذن عن حكامة الموارد المائية في ظل الإجراءات والتدابير المضمنة في البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) وإكراهات ملائمتها ؟ فالإستغراق في هذا الإشكال المركزي لموضوع دراستنا يستوجب منا أن نسلم بنجاح الحكومة في التغلب على ظاهرة الإجهاد المائي التي تعاني منها بلادنا عبر حزمة الإجراءات التي إتخذتها والتي أطرها البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027)، وأن هناك إكراهات كثيرة تجاوزتها الحكومة مما ساهم في ضمان تدبير أنجع الموارد المائية وتحقيق ملائمة أفضل في إستخدامها وتوزيعها، كما سنتوسل بالمنهج الوصفي التحليلي عبر إجراء وصف وتحليل لمجوع التدابير والإجراءات ذات الصلة بالبرنامج وبيان إكراهات ملائمتها، وهذا لا يتأتى دون الإستعانة بصرح منهجي ثنائي، نسترسل الحديث فيه عن أهم الإجراءات حكامة الموارد المائية ضمن الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) ورهانات تنزيلها (المطلب الأول)، ثم رصد أهم الإكراهات المعيقة لتنزيل هذا البرنامج (المطلب الثاني).

⁷ ينص الفصل 31 من دستور 2011 على أنه: "تعمل الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية على تعبئة كل الموارد المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في : الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، التنمية المستدامة .

⁸ مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة .



المطلب الأول: البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) وسؤال الحكامة بين إجراءات التنزيل ورهانات التفعيل

شكل أعمال قواعد الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة محددات رئيسية إنبنى عليها دستور 2011، والرهان الأسى في أجراة السياسات وبلورة المخططات لضمان نجاعة الإصلاح وفعالية نجاح الإستراتيجيات، وهي مرتكزات سارت عليها الحكومة في مجال تدبير الموارد المائية، من خلال حزمة الإجراءات المضمنة في البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) بهدف تحقيق مجموعة من الرهانات حال التفعيل (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: إجراءات وتدابير تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027)

يسعى البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) الذي تم إعداده من طرف الحكومة وتقديمه إلى الملك يوم 13 يناير 2020 بميزانية تبلغ 143 مليار درهم، إلى تسريع وتيرة إنجاز المشاريع والمخططات لتحقيق تطلعات كافة الفاعلين والإستجابة للإنتظارات المواطنين والمواطنات في مجال تدبير الموارد المائية بنوعها السطحية والجوفية وتشجيع ثقافة الإقتصاد في الماء، إنطلاقا من خمسة محاور أساسية أولها تهمين العرض المائي وتدبير الطلب، حيث يبرز في هذا المحور المشروع العملاق المتعلق بالطريق السيار المائي بين الأحواض المائية وهو أحد المشاريع العملاقة على الصعيد القاري في مجال تدبير الموارد المائية، يستهدف في مرحلته الأولى تزويد محور الرباط - الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب عبر وضع 66.7 كيلومتر من الأنابيب الفولاذية يصل قطرها إلى 3200 ملم، مع إنجاز مضختين الأولى في حوض سبو والثانية في نواحي القنيطرة وسيبلغ صبيب المحطتين معا 15 متر مكعب في الثانية،⁹ وقد تم مؤخرا تنفيذ الشطر الإستعجالي من هذا المشروع الملكي عبر ضخ ما يقارب 115 مليون متر مكعب من المياه، مما مكن من بلوغ 19 في المائة من القدرة الإجمالية وبالتالي تزويد ساكنة الرباط والمنطقة الشمالية للدار البيضاء بالماء الصالح للشرب.¹⁰ وعلى مستوى المحور الثاني الذي إرتبط بالإقتصاد في الماء فقد أقر المخطط الإستعجالي حزمة إجراءات وتدابير في هذا الجانب، لعل أبرزها تقييد إستعمال مياه السقي وتقليص صبيب التوزيع كلما إقتضت الحاجة إلى ذلك على المدى القصير، وترجمة لهذه التدابير فقد عمل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركات المفوض لها تدبير مرفق الماء بربوع المملكة على إشعار زبنائهم بأن عملية توزيع الماء الصالح للشرب ستعرف إضطرابات وإنخفاضا في الضغط قد يصل إلى حد الإنقطاع، وقد باشر المكتب العمل بهذه الإجراءات منذ بداية يناير الماضي من يناير الماضي. وبإنتقالنا إلى المحور الثالث الخاص بتعزيز تزويد ساكنة العالم القروي بالماء الصالح للشرب والذي يعتبر إكراها هيكليا وتحديا مستمرا، بالنظر للمسافات الطويلة التي تقطعها ساكنة بعض الأرياف لاسيما تلك المتواجدة بالجبال من أجل التزود بالماء من الأبار والسقايات التقليدية والمطفيات ونقاط الماء الأخرى، ويهدف التخفيف من هذه المعاناة خصص البرنامج الوطني

⁹ " الطريق السيار المائي الحكومة تنزل ورشا ملكيا للربط بين الأحواض المائية"، مقال منشور في الموقع الرسمي للحكومة المغربية، تاريخ النشر 30 غشت 2023، تاريخ الزيارة 13 يونيو 2024 بتصرف <https://alhoukouma.gov.ma>.

¹⁰ مقتطف من جواب وزير التجهيز والنقل على سؤال محوري بخصوص الوضعية الحالية للموارد المائية أثناء جلسة الأسئلة الشفوية، بتاريخ 2 يناير 2024 بتصرف .



للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) 29 مليار درهم من ميزانيته لفائدة العالم القروي، إستفاد منها 119 مركزا قرويا و2400 دوار في السنوات الأربع الأخيرة بما يناهز 4 مليارات و300 مليون درهم كما تم إقتناء 1200 شاحنة صهريجية لإيصال الماء لسكان العالم القروي،¹¹ بالإضافة إلى العمل الذي يقوم به المكتب الوطني للماء والكهرباء على مستوى إنجاز 5425 ربطا فرديا بالجماعات. وفي معرض الحديث عن محور المتصل بإعادة إستخدام المياه العادمة المعالجة تبرز تجربة سقي ملاعب الغولف والمساحات الخضراء بالعاصمة الرباط بواسطة إعادة إستخدام المياه العادمة المعالجة، وقد سار مجلس جماعة الدار البيضاء على ذات الطريق من خلال الإعلان مؤخرا عن مشروع بناء محطتين لمعالجة المياه العادمة في بلدة العنق وجماعة مديونة تخصص لسقي المساحات الخضراء وملاعب الغولف المتواجدة بالعاصمة الإقتصادية للمملكة، تشرف عليه شركة الدار البيضاء للتنمية المحلية وقد تم إدراج هذا المشروع ضمن برنامج العمل الجماعي 2023-2028 الخاص بالجماعة.¹² وبوصولنا لمحور المتعلق بالتوعية والتحسيس فنسجل إطلاق الوزارة الوصية على القطاع حملة تحسيسية عبر وسائل إعلامية وإلكترونية متعددة، لترشيد إستهلاك المياه حيث إنطلقت الحملة تزامنا مع تخليد اليوم العالمي للماء الموافق الذي يوافق 19 أبريل من كل سنة، وقد إرتكزت الحملة على ثلاثة محاور رئيسية في مقدمتها المساهمة في مكافحة إهدار الماء في الحياة اليومية، ثم تحسيس الأسر بالتكاليف الباهضة المترتبة عن ضياع الماء، فيما يهم المحور الثاني الإجراءات البسيطة والعادات الجيدة الكفيلة بتوفير مياه الشرب مثل غسيل الأواني في إناء كبير بدل ترك الصنبور مفتوحا، وقد خصصت منصة إخبارية بغرض للمشاركة والتعاون في مجال الماء¹³، أما المحور الثالث فينصرف إلى دور الإدارة والفاعلين الإقتصاديين، حيث نهت الوزارة الوصية بهذا الشأن كافة الفاعلين والمتدخلين إلى ضرورة إعتداد سلوكات جيدة في الزراعة والصناعة والأنشطة السياحية، ومن بين هؤلاء نجد الجماعات الترابية التي فرضت حظرا نهائيا على أنشطة ري المساحات الخضراء والحدائق العامة، فضلا عن تنظيف الطرق والمساحات العامة بإستخدام المياه وملء المسابح العامة والخاصة أكثر من مرة في السنة، ناهيك عن زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من الماء بتنسيق مع الوزارة الوصية.¹⁴ أما على مستوى تحلية مياه البحر فقد تمت برمجة بناء 16 محطة جديدة في أفق سنة 2030 بقدرة إنتاجية تبلغ 1490 مليون متر مكعب سنويا، بكل من الدار البيضاء التي دشنت بها مؤخرا أكبر محطة لتحلية مياه البحر في إفريقيا بقدرة إنتاجية تبلغ 300 مليون متر مكعب، ستستفيد منها ساكنة تفوق سبعة ملايين نسمة والناظور وطنجة، التوليدية، الصورية، تنزيت، كلميم، طانطان وبوجدور، فضلا عن توسيع محطات التحلية الخاصة بكل من الجرف الأصفر وأسفي، أكادير وسيدي إفني وطرفاية، علاوة عن وجود أربعة عشر محطة لتحلية المياه في طور

¹¹ مقتطف من جواب وزير التجهيز والماء عن سؤالين شفويين بخصوص البرنامج الوطني للتزويد بالماء خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب بتاريخ 5 يناير 2024 بتصرف .

¹² عماد السنوني، "إرتفاع الطلب على الماء في الصيف يهدد عدة مناطق مغربية بشبح العطش"، مقال منشور في جريدة "هسبريس" الإلكترونية، تاريخ النشر 9 يونيو 2024، تاريخ الزيارة 13 يونيو 2024 بتصرف <https://www.hespress.com>

¹³ MaaDailna هي منصة رقمية إخبارية لوزارة التجهيز والماء، أحدثت من أجل التعاون والشاركة في مجال الماء، متعددة الوسائط مفتوحة

لجميع تهدف إلى أن تكون المنصة المرجعية للمعلومات حول الماء في المغرب <https://www.maadialna.ma/ar>

¹⁴ مراسلة وزير الداخلية رقم 1937، الموجهة للولاة والعمال حول ترشيد إستعمال الماء الصادرة بتاريخ 17 فبراير 2022.



الإنجاز بقدرة تفوق 192 مليون متر مكعب في السنة.¹⁵ وتعود البدايات الأولى في توظيف محطات تحلية مياه البحر في الأقاليم الجنوبية للمملكة بهدف سد الخصاص الحاد في الموارد المائية التقليدية نظرا لسيادة مناخ صحراوي جاف، وتساقطات قليلة وغير منتظمة على امتداد السنة وقد تم بهذه المناسبة إنجاز محطات متفاوتة الحجم بكل من العيون وبوحدور وطرفاية، كما فرض توالي مواسم الجفاف وضعف الأنظمة المائية في الشمال توجهها إستراتيجيا جديدا للدولة قائما على تنويع مصادر المياه بدل الاعتماد على التقليدية منها، وقد توج هذا المسار بعزم المكتب الشريف للفوسفات إنجاز مشاريع ضخمة تهم تحلية 560 مليون متر مكعب من مياه البحر، توجه منها 500 مليون متر مكعب للفلاحة في حين تخصص 60 مليون متر مكعب الباقية لإمداد ساكنة إقليم أسفي بالماء الصالح للشرب في أفق الوصول إلى 50 في المائة من المياه الصالحة للشرب معبئة من مياه التحلية بحلول سنة 2030.¹⁶ والجدير بالذكر أن بلادنا تتوفر على 14 محطة لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية تصل إلى 220 مليون متر مكعب، ضف إلى ذلك 152 سدا كبيرا بسعة إجمالية تقدر بـ 19.9 مليار متر مكعب و 18 سد في طور الانجاز و 137 سد صغير في طور الإستغلال.¹⁷ وقد أكد الوزير الوصي على القطاع تقليص مدة بناء مجموعة من السدود الممتدة على سنوات إلى 6 أشهر، رصد لها ما مجموعه 10.6 مليار درهم لتدبير إشكالية الماء، منها 4 مليارات درهم مخصصة لمواصلة بناء السدود الكبرى والمتوسطة وتصفية العقارات المتصلة بها. ولا يستقيم تنزيل التدابير والإجراءات الواردة في البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) دون تثبيت ألياته حكامته لضمان نجاعته وقياس نتائجه حيث نسجل حضور اجتماعات العمل الملكية مع المتدخلين المعنيين كوسيلة للرقابة وأداة للتتبع والمواكبة كما يبرز دور البرلمان في تكريس حكمة البرنامج من خلال الأسئلة الشفوية الموجهة من طرف أعضاء البرلمان بغرفتيه بصفة شهرية للوزير المكلف بالقطاع.

الفقرة الثانية: رهانات تفعيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) ..

إن بلورة أي سياسة وتفعيل أي مخطط أو إستراتيجية إلا وتكون لها أهداف يراد تحقيقها ورهانات يرجى الوصول إليها، وقد توسمت الحكومة تحقيق الكثير من الرهانات من خلال تفعيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) على المدى المتوسط والبعيد منها، الرهانات الإستراتيجية التي تظهر في مختلف محاور البرنامج والمتمثلة أساسا في تحقيق الإستدامة المائية عبر اعتماد الحكامة في التنفيذ والسرعة والجدية في التطبيق، فتحقيق رهان الأمن المائي يعتبر أهم أهداف التنمية المستدامة من خلال ترشيد إستخدام المياه في جميع القطاعات وإعادة تدوير المياه العادمة و تحسيس الساكنة بأهمية الاقتصاد في استعمال الماء كلها أهداف و

¹⁵ مقتطف من كلمة وزير التجهيز والماء، خلال أشغال الدورة العاشرة للمنتدى العالمي للماء المنعقد في الفترة ما بين 18 و 25 ماي في

إندونيسيا بتصرف .

¹⁶ راجع المحاور الرئيسية للبرنامج الإستثماري الأخضر للمكتب الشريف للفوسفات . 2023-2027

¹⁷ مقتطف من جواب وزير التجهيز والماء، في جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين ليوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2023 بتصرف.



محاور سطرها البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي(2020-2027) أجل تحقيق مستقبل أمن ومزدهر وهو ما يقودنا إلى رهان أكثر أهمية، يتجلى في تحقيق السيادة الغذائية الذي يظل رهينا بضرورة تثمين الموارد المائية والمحافظة عليها على اعتبار أن القطاع الفلاحي يساهم بنسبة 14 في المائة في الناتج الداخلي الوطني فالعلاقة بين مستوى الإنتاج الفلاحي ومعدل التساقطات متكاملة فكلما حققت بلادنا فائضا في التساقطات، إنعكس ذلك بالضرورة على إنتاج الخضر والفواكه والحبوب والقطاني والعكس صحيح، وهو ما يؤكد أن تحقيق إكتفاء ذاتي في المياه سيسمح بتحقيق امن غذائي مستدام وسيخفف الإعتدال على الواردات الأجنبية التي تخصص لها سنويا إعتمادات مهمة يمكن توجيهها إلى برامج ومخططات أكثر أهمية .

إن الإجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة في إطار أجراء البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي(2020-2027)، تبين أن منظور المغرب للسيادة الغذائية يتجاوز الفهم التقليدي للسيادة في منظورها الوطني الشامل، من خلال خلق مدارات سقوية في كل جهة تلبى حاجياتها وتضعف نفوذ وتغول الوسطاء داخلها، وبالتالي تخفيض تكاليف نقل الخضر والفواكه كما تبرز الرهانات اقتصادية للبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي(2020-2027) أيضا، في تنمية قدرات القطاعات الفاعلة في الإقتصاد الوطني في مقدمتها الفلاحة والصناعات الغذائية والزراعات المسقية التي تعتمد بشكل كبير على المياه، فضلا عن تعزيز إمكانيات التصدير وتنوع مصادر ومرتكزات الإقتصاد الوطني في سياق تحول هيكلي إلى اقتصاد منتج، ذلك أن تطوير البنيات المتعلقة بالتصدير يسمح بتنوع الأسواق الخارجية، وتحقيق عائدات مهمة وربط شركات متعددة مما سينعكس على مستوى النمو الاقتصادي 2024. وبوصولنا للرهنات الإجتماعية، فتبرز من خلال سعي البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي(2020-2027) لتحقيق رهان المساواة في إستفادة الجميع من الماء والوصول إليه بكل سهولة)، وهو ما تعمل عليه الحكومة عبر تجهيز العالم القروي بشبكات الماء الصالح للشرب من أجل تجاوز أبرز الإكراهات التي يعاني منها المواطن القروي)، والمساهمة في تقليص الفوارق بين الوسط الحضري والقروي وتوفير فرص شغل قارة للشباب عبر توفير المياه وإستصلاح الأراضي وخفض عدلات الهجرة إلى المدن.

إن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي(2020-2027) يمثل سياسة متكاملة المحاور والإجراءات وواضحة الرهنات، تلتقي مع الاستراتيجيات والمخططات الأخرى على غرار الجيل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة والسيادة المائية والغذائية، بإعمال قواعد الحكامة وترسيخ التدبير الرشيد للموارد المائية القائم على ثنائية الإقتصاد في مصادر المياه التقليدية والإستثمار في مصادر المياه غير التقليدية لمواجهة الخصائص والحاجة وتحقيق الإكتفاء و ضمان التجدد والإستدامة من أجل كسب رهان التنمية غير أن هذا البرنامج يعرف مجموعة من الإكراهات والمعوقات تحد من فعالية الإجراءات وتقوض تحقيق الرهنات.

المطلب الثاني: تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي(2020-2027) وإكراهات الملائمة بين المعطى الطبيعي والعامل البشري

يشكل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي(2020-2027) أحد أهم المخططات الرامية لمواجهة مشكل الندرة وتحقيق الفائض والوفرة، عن طريق العقلنة في تدبير الموارد المائية والحكامة في تسيير الأجهزة



المتدخلة في إدارتها، لكن تفعيل هذا البرنامج تواجهه إكراهات طبيعية وذاتية (الفقرة الأولى)، وأخرى متصلة بالعنصر البشري (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى : الإكراهات الطبيعية والذاتية

تشكل التغيرات المناخية أبرز المعوقات وأهم الإشكالات التي تعترض تدبير الموارد المائية بصفة عامة وتنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) على وجه الخصوص، إذ يشكل الجفاف مشكلا بنيويا تم على إثره تفعيل البرنامج، فالواردات من المياه السطحية ببلادنا أضحت تشهد تذبذبا كبيرا مما أدى لتفاقم أزمة الجفاف الهيدرولوجي الذي يعاني منه المغرب منذ سنوات، والذي أصبح أكثر عنفا وحدة نتج عنه تباين واضح في المناطق بين الجفاف والندرة والفائض والوفرة، وهو ما يحيلنا على إكراه آخر يتجلى في الإنخفاض الملحوظ للواردات المائية للسدود التي سجلت إلى غاية متم يناير الماضي نسبة ملء بلغت 23.2 في المائة مقارنة مع 34.5¹⁸ في المائة في السنة الماضية، ناهيك عن موجات الحر الشديد التي ميزت صيف السنة الماضية والتي أدت إلى تبخر أزيد من 800 مليون متر مكعب من المياه¹⁹ من حقينة السدود المتواجدة على مستوى التراب الوطني، دون أن ننسى مشكل الحكامة على مستوى تدبير الأحواض المائية حيث يعاني أكبر حوض مائي بالمغرب والمتمثل في حوض الساقية الحمراء ووادي الذهب من جفاف مزمن منذ سنوات، مما سبب ضغطا على المنظومة المائية للجهات الجنوب التي تعتمد أساسا في تلبية حاجياتها المائية على مصادر غير تقليدية خاصة تحلية مياه البحر، في حين تبرز الإكراهات الذاتية في ضعف الإعتماد على التكنولوجيا في مجال تدبير الموارد المائية، ولتجاوز إكراهات التغيرات المناخية إتجه المغرب لإستخدام مياه البحر حيث عزز من محطات التحلية كما أسلفنا الذكر، لكن تكلفة هذه المحطات مرتفعة وتشكل خطورة على المحيط البيئي، مما يوصلنا إلى إشكالية ضعف الترابط والإلتقائية بين مختلف المتدخلين في مجال البيئي والمائي وهي إشكالية بنيوية في تدبير السياسات العمومية والمخططات التنموية والتي يشكل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) جزءا منها برغم من إحداث الحكومة قطاعا وزاريا وصيا على هذه العملية من أجل تجاوز هذا الإشكال وضمان سلامة التنزيل، ومن آثار ضعف الإلتقائية ضعف المراقبة على استغلال الموارد المائية الراجع بالأساس إلى عدم توظيف التقنيات الحديثة، سواء في الإنتاج أو التخزين مما يطرح مشاكل عديدة أمام البرنامج يظل العنصر البشري أكبر مسبباتها.

الفقرة الثانية : الإكراهات المتصلة بالعنصر البشري

إن من أهم الإكراهات المتصلة بالعنصر البشري والتي تقف عائقا في طريق التنزيل الأمثل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027)، مسألة الإستغلال المفرط للموارد المائية السطحية، التي تتجلى في الميدان الفلاحي في السياسة الزراعية القائمة على زرع والخضر وفواكه بكميات كبيرة تستنزف الفرشة المائية، على غرار البطيخ الأحمر والطماطم رغم مجهودات الكبيرة من أجل تقنين زراعتها، وقد دعى الملك محمد السادس في

¹⁸ "نسبة ملء السدود ترتفع إلى 32.20 في المائة"، مقال منشور في موقع وكالة المغرب العربي للأنباء، تاريخ النشر 15 أبريل، 2024 تاريخ الزيارة 10 يونيو 2024، بتصرف.

¹⁹ مقتطف من عرض وزير التجهيز والماء، أمام لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن، بمجلس النواب بتاريخ 6 يوليوز 2022، بتصرف.



خطاب سابق إلى ضرورة تثمين الموارد الجوفية والمحافظة عليها للحيلولة دون إستفحال ظاهرة الجفاف²⁰، ناهيك عن وجود العديد من مظاهر الأخرى لضغط المفرط على الموارد المائية التي تشكل صعوبات حقيقية أمام التنزيل الأمثل للبرنامج، تتجلى أساسا في تعقيد نظام التراخيص وجلب العديد من المستخدمين للماء خارج نظام التراخيص، يوازيه مجموعة من الإشكالات التي لا تزال تواجه شرطة الماء على غرار ضعف الموارد البشرية وضعف التكوينات الخاصة لمزاولة هذه المهمة، كما أن جودة المياه السطحية والجوفية تواجه تدهورا مستمرا راجع بالأساس إلى التخلص من كميات هائلة من مياه الصرف الصحي دون تنقيتها في المجاري المائية أو التربة إضافة إلى التخلص من أطنان من المخلفات المنزلية والصناعية في مقالب قرب ضفاف المجاري المائية²¹ أما الإكراه الأكبر هو غياب ثقافة ترشيد إستهلاك المياه.

في المحصلة، إن جملة الإكراهات الطبيعية والبشرية التي تواجه البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) كإصلاح وتهديد تحقيقه نجاح، يطرح العديد من التساؤلات حول قدرة المجهودات المبذولة من تدابير وإجراءات على تجاوز هذه الإكراهات لاسيما الطبيعية منها، فالتغيرات المناخية تحدي عالمي وليس مقتصر على منطقة دون أخرى، حيث تسعى دول جاهدة على التأقلم مع مخلفاتها وإيجاد بدائل لتفادي الكوارث المدمرة كما تقوم بحملات توعية لشعوبها الناشئة على ثقافة الترشيد والإقتصاد وإحترام والمحافظة على الطبيعة، وباعتقادنا أنه يجب التركيز على التوعية والتحسيس وتنمية ثقافة الحفاظ على المياه حتى تكون ضمن عاداتنا الأصلية وتقاليدينا الصارمة، فليس أخطر على البيئة والموارد المائية من تصرفات الإنسان المدمرة ونحن اليوم نعاني جفافا وإجهادا مائيا خطيرا، يستلزم منا تعبئة الناشئة في المدارس والشباب في الجامعات لنكتسب تصرفات إيجابية وسليمة كفيلة بحماية بلادنا والأجيال القادمة، وتوفير المياه الذي سيكون محط حروب مستقبلية في ظل الصراعات والإنهيار المتواصل للمنظومة البيئية.

خاتمة

نافلة القول، أن مسلسل حكمة الموارد المائية بالمغرب شهد مجموعة من التدخلات الهادفة لمواجهة ظاهرة الجفاف التي تواجه المملكة في مقدمتها البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027)، وبناء على ما جرى تحليله وتقديم عرضه وتبسيطه توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن أن نجملها، في أن رهان الدولة على البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي (2020-2027) جاء نتاج للكثير من الأحداث والتطورات التي فرضتها الظرفية خاصة الإجهاد المائي الخطير، كذلك أن الدولة توخت من خلال تدبير البرنامج الجمع بين التدبير المركزي واللامركز تماشيا مع ورش الجهوية المتقدمة، دون أن ننسى الأثر الكبير للإجراءات والتدابير المضمنة في البرنامج، والتي تواجه تحديات عديدة وإشكاليات مترسبة وموروثة في التدبير العمومي والثقافة المجتمعية تهدد نجاح البرنامج، والحيلولة دون جعله رافعة أساسية لضمان حكمة مستدامة ومواجهة

²⁰راجع الخطاب الملكي بمناسبة إفتتاح الدورة التشريعية للبرلمان سنة 2022.

²¹ عبد الرحمان أعزاف، "تدبير و ترشيد الموارد المائية"، محاضرات جامعية في شعبة الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة المولى إسماعيل مكناس، السنة الجامعية-2020
2021 بتصرف.



مشاكل المرحلة. وبهذا نكون قد دحضنا مضمون الفرضية التي إنطلقنا منها فبرغم من التنزيل الفعلي للبرنامج ورصد إتمادات مالية ضخمة إلا أن نجاح تطبيقه يبقى نسبيا بالنظر لحجم التحديات التي تواجهه في ظل عجز الحكومة عن إتخاذ قرارات حازمة في هذا الشأن .

ولما كان تدبير الموارد المائية والمحافظة عليها نقاشا مجتمعيا وورشا إستراتيجية تراهن عليه بلادنا فقد كان محط تتبع ورقابة من طرف العديد من المؤسسات الدستورية على غرار المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أكد في معرض توصياته ،على ضرورة تفعيل مقتضيات القانون²² 36.15 وتحيينه لمواكبة التسارع الذي يعرفه إستنزاف الموارد المائية للبلاد وإستفحال ظاهرة الإجهاد المائي، كذلك مراجعة النموذج الزراعي المعتمد ووضع لائحة بالمنتجات الزراعية المستهلكة للماء لتقنينها أو حظر زراعتها إن إقتضى الحال، ذلك فضلا إعداد شبكة من التحفيزات الوطنية والجهوية لتعبئة المواطنين وتأهيلهم للإنخراط في سلوك تدبير الندرة، هذا دون أن ننسى وضع قاعدة بيانات حول الماء والمخططات والسياسات المرتبطة به من أجل تقييم النتائج وتذليل الصعوبات²³.

ونحن من جانبنا نورد بعض المقترحات لتجويد الموضوع تتجلى أولا في تغيير العقلية وتشبيب مناصب المسؤولية لمواكبة هذا الورش الملكي الطموح وإخراج المخطط الوطني للماء حيز التنفيذ ليشكل الخريطة المرجعية لكافة السياسات المائية ،كما نؤكد على إعتداد مقاربة تشاركية ينخرط فيها كافة الفاعلين المركزيين والترابيين في عملية أجرأة البرنامج وتفعيله، فضلا عن ضرورة تعزيز أليات الرقابة على إستغلال الموارد المائية وتدخلات البرنامج، إنطلاقا من تقوية دور شرطة المياه ومدتها بالموارد البشرية والمادية للقيام بالمهام المنوطة بها على الوجه الأكمل . إن إنخراط بلادنا في ترقية حكامه منظومة تدبير الموارد المائية والعمل على تنزيل مقوماتها وأوراشها على غرار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي(2020-2027) من أجل تحقيق طموح التنمية المنشود يصطدم بتحديات كبيرة في التدبير، وإشكالات تقوض جهود التغيير ويبقى السؤال المطروح هو: هل ستعمل الحكومة على التحلي بالجدية الكاملة من أجل مواجهة التحديات المسجلة والتي تحول التطبيق الأمثل للبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشرب ومياه السقي(2020-2027)، وجعل هذا الأخير يلعب دوره المركزي في التنمية على ضوء مضامين خطاب العرش الأخير الذي دعا فيه الملك محمد السادس على ضرورة إعتداد الجدية كمنهج في تنفيذ الإصلاحات والأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا اليوم ؟

²² الظهير الشريف رقم 1.16.113، الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 غشت 2016)، بتنفيذ القانون 36.15 المتعلق بالماء، الجريدة الرسمية عدد 6494، الصادر بتاريخ 21 ذو القعدة 1437 (25 غشت 2016).

²³ المجلس الوطني لحقوق الإنسان: مذكرة حول الحق في الماء مداخل لمواجهة الإجهاد المائي بالمغرب، تاريخ الإصدار أكتوبر 2022 ص 26 . 24 بتصرف



لائحة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

✚ القرآن الكريم

✓ سورة البقرة الآية 164

✓ سورة الأنبياء الآية 30.

✓ سورة الواقعة الآية 68

ثانيا: المراجع

✚ محاضرات جامعية

أغزاف عبد الرحمان، "تدبير و ترشيد الموارد المائية"، محاضرات جامعية في شعبة الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة المولى إسماعيل مكناس، السنة الجامعية 2020-2021 .

✚ المقالات الإلكترونية

السنوني عماد، "ارتفاع الطلب على الماء في الصيف يهدد عدة مناطق مغربية بشبح العطش"، مقال منشور في جريدة "هسبريس" الإلكترونية، تاريخ النشر 9 يونيو 2024، تاريخ الزيارة 13 يونيو 2024

<https://www.hespress.com>

✚ الوثائق الرسمية

وثائق ذات الطابع التشريعي

✓ النصوص التشريعية والتنظيمية

الظواهر:

■ الظهير الشريف رقم 1-11-91 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، بتنفيذ نص الدستور الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011) ص. 3600

■ الظهير الشريف رقم 1.16.113، الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 غشت 2016)، بتنفيذ القانون 36.15 المتعلق بالماء، الجريدة الرسمية عدد 6494، الصادر بتاريخ 21 ذو القعدة 1437 (25 غشت 2016).

الخطب الملكية

■ مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة .

✓ وثائق و مراسلات وزارية

■ مراسلة وزير الداخلية رقم 1937 الموجهة للولاة والعمال حول ترشيد إستعمال الماء الصادرة بتاريخ 17 فبراير 2022

■ كلمة وزير التجهيز والماء خلال أشغال الدورة العاشرة للمنتدى العالمي للماء المنعقد في الفترة ما بين 18 و 25 ماي في إندونيسيا .



- عرض التجهيز والماء أمام لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن، بمجلس النواب بتاريخ 6 يوليوز 2022.
 - جواب وزير التجهيز والماء على سؤال محوري بخصوص الوضعية الحالية للموارد المائية أثناء جلسة الأسئلة الشفوية، بتاريخ 2 يناير 2024 .
 - جواب وزير التجهيز والماء عن سؤالين شفويين بخصوص البرنامج الوطني للتزويد بالماء خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب بتاريخ 5 يناير 2024 .
 - جواب وزير التجهيز والماء في جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين ليوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2023.
- الوثائق الرسمية ذات الطابع الإداري**
- المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي : رأي تحت عنوان "الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب : رافعة أساسية للتنمية المستدامة " رقم 15 برسم سنة 2014.
 - المجلس الوطني لحقوق الإنسان: مذكرة حول الحق في الماء مداخل لمواجهة الإجهاد المائي بالمغرب، تاريخ الإصدار أكتوبر سنة 2022.
 - وثائق أخرى
 - البرنامج الإستثماري الأخضر للمكتب الشريف للفوسفاط . 2023-2027
 - مواقع ومنصات إلكترونية
 - موقع وكالة المغرب العربي للأنباء [/https://www.mapnews.ma/ar](https://www.mapnews.ma/ar)
 - موقع الحكومة المغربية <https://alhoukouma.gov.ma>
 - المنصة الرقمية لوزارة التجهيز والماء <https://www.maadialna.ma/ar>